

الحمد لله

الجمهورية التونسية
الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: ع71د

تاريخ القرار: 23 جوان 2014

ق ر ا ر

بتاريخ 23 جوان 2014، أصدر نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع71د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعى: شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون ع10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 افريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ والمنقح والمتمم بالأمر ع53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة بتاريخ 13 جوان 2014 والمتضمن طلب مراجعة القرار ع64د الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 27 ماي 2014 والقاضي

بإلزامها بإيقاف تسويق العرض الترويجي "volume 3G doublé" و "ديما connecté" وذلك إلى حين البت في أصل النزاع موضوع القضية المنشورة أمام الهيئة تحت ع110د.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث أسست العارضة مطلبها الرامي إلى مراجعة القرار ع64د الصادر عن رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 27 ماي 2014، على عدم إعلامها بالقضية الأصلية المسجلة تحت ع110د وعلى خرق القرار المطعون فيه لمبدأ المواجهة وهضمه لحقوق الدفاع ولمخالفته للشروط الواردة بالفصل 73 من مجلة الاتصالات كما شككت في صحة ومصداقية الوثائق المستند إليها وانتهت إلى طلب الرجوع في القرار السالف الذكر والتصريح بعدم سماع الدعوى.

1. عن الدفع المتعلق بعدم الإعلام بالقضية الأصلية المنشورة تحت ع110د:

حيث وخلافا لما ادعته العارضة، فقد تبين، أن هذه الأخيرة توصلت وفقا لما تقتضيه إجراءات التبليغ المنصوص عليها بالفصل 67 من مجلة الاتصالات بنظير من عريضة الدعوى الأصلية ومؤيداتها والمرفوعة ضدها من طرف شركة موضوع القضية الأصلية ع110د، وذلك بتاريخ 2 جوان 2014 حسب الختم المضمن بوصل إيداع المراسلة مضمونة الوصول التي تم بواسطتها الإعلام بالقضية.

2. عن الدفع المتعلق بهضم حقوق الدفاع :

حيث أن الوسائل الوقائية هي آلية قضائية تستعمل في الحالات المتأكدة وخاصة عندما تتعرض حقوق طرف إلى خطر محقق لذلك فإن البت في المطالب المرفوعة في نطاقها يتم وفق إجراءات مبسطة ومختصرة تراعي الصبغة الاستعجالية وما تستوجبه من سرعة الفصل.

وحيث وقياسا بما هو معمول به لدى القضاء الإداري والقضاء العدلي، خول الفصل 73 من مجلة الاتصالات لرئيس الهيئة الوطنية للاتصالات البت في مطالب اتخاذ التدابير الوقائية المقترنة بدعاوى أصلية بهدف درء أضرار أو توفير حماية وقتية لحقوق أو لمصالح يخشى ضياعها.

وحيث ولئن أحاط الفصل 73 من مجلة الاتصالات صلاحية اتخاذ التدابير الوقائية بجملة من الإجراءات المرنة والأجال المختصرة تخول لرئيس الهيئة عدم التقيد بالإجراءات المعمول بها في القضايا الأصلية، فإن ذلك لا يعني خرق تلك القرارات لمبدأ المواجهة وهضمها لحقوق الدفاع ضرورة وأن هذا الحق خول للطرف المحكوم عليه من خلال إمكانية طلب مراجعة القرار الصادر ضده وفقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 73 الأنف ذكره.

وحيث أن عدم استدعاء وعدم تمكينها من نسخة من المطلب لا يمس من حقها في الدفاع الذي يبقى مضمونا بموجب طلب المراجعة الذي مارسته فعليا وأبدت بمقتضاه ما لديها من ملحوظات وقدمت دفعاتها.

وحيث وطالما ضبط الفصل 73 من مجلة الاتصالات إجراءات محددة للبت في القضايا الاستعجالية المعروضة على الهيئة فلا حاجة للقياس على الإجراءات المعمول بها لدى القضاء العدلي خاصة وأن حق الدفاع الذي تزعم العارضة خرقه تم إقراره بشكل واضح صلب أحكام الفصل المذكور ولم يكن محل سهو أو سكوت على خلاف ما ادعته هذه الأخيرة.

3. عن الدفع المتعلق بالإثبات

حيث استند القرار المنتقد إلى نسخ من المعلقات الإشهارية للعرض التجاري موضوع الدعوى تم استخراجها من الموقع الإلكتروني للمدعى عليها بالإضافة إلى صورة من إشهار العرض بصحيفة « le temps » وبالموقعين الإلكترونيين www.businessnews.com.tn و www.webmanagercenter.com

وحيث يقتصر دور رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقائية على فحص ظاهر المستندات والحجج واستخلاص النتائج منها دون البحث في صحتها.

وحيث تبقى التحقيقات والأبحاث لإثبات أو دحض مضمون تلك الوثائق ممكنة في نطاق النظر في القضية الأصلية ولا يتولى رئيس الهيئة في إطار التدابير الوقائية التعمق في فحص جوهر المستندات بل يكتفي بما يمكنها من الاسترشاد من ظاهرها دون إجراء تحقيقات أو أبحاث أو معاينات لإثبات أو نفي لحق المتنازع فيه.

4. عن الدفع المتعلق بمخالفة أحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات

حيث لا شيء يمنع المعارضة من الحصول على موافقة الهيئة على العرض المشتكى منه إذا كان متطابقا مع الترتيب الجاري بها العمل.

وحيث أن ترويج المدعية للعرض المذكور بالشكل الذي اعتمده وذلك بتوخي السرية ودون الحصول على موافقة الهيئة، قرائن قوية ومتظافرة توحى بأن العرض لا يحترم الترتيب الجاري بها العمل ويتضمن ممارسة اقتصادية ضارة بالمنافسة المشروعة وهو ما من شأنه أن يوفر دليلا على الضرر الذي قد يلحق بالمشغل الذي طلب اتخاذ التدابير الوقائية لإيقاف ترويجه.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب المراجعة انبنى على دفعات وأسانيد غير مقبولة واتجه تفرعيا على ذلك رفضه.



لهذه الأسباب

وعملاً بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن فيصل عجينة، نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

نائب رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات



عملاً بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يُضفي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصفة التنفيذية على هذا القرار

الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات